

تأملات في الأدب والحياة

يقول طاشور « عند حلول الكوارث تنحل أقدم الروابط . فالأخ
محطم أخاه والصديق يخون الصديق » . ولا أجد أن هذه الكلمة الكبيرة
أكثر انطباقاً على شيء من حالات هذه الدنيا أكثر من انطباقها على رجال
السياسة . فهي في مصر ظاهرة مألوفة .

حلت بمصر الكارثة الأخيرة . كارثة تعطيل الحياة النيابية ، ولا ندري
إلى أي حد ، فإن ذلك موكول بالظروف ، وليس خاضعاً لإرادة رئيس
الوزارة ولا بغيره من رجال الدولة ، كبر شأنه أم صغر . ولم تكده تظهر
بوارد هذه الحالة في الأفق السياسي ، ولم يكده يفتح في سماء الأمل منفذ نور
لأصحاب المعالي ، حتى ولجّه جمع منهم — ثم أخذوا يسددون منه نبال
النقمة والانتقام إلى أقدية إخوانهم الذين تضامنوا معهم بالأمس .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد . بل تعداه إلى قواعد ومبادئ
مقدسة لأعلاقة لها بأقدية الذين رموهم هؤلاء بنبالهم وسددوا إليهم سهامهم .
ولكن ما دام النحاس رئيس الأغلبية ولا أغلبية إلا بالدستور فلتوجه
النبال إذن إلى قلب الدستور كما توجه إلى قلب النحاس وأصحابه . فإذا ساءلت
نفسك أية علاقه بين الأكثرية وتصرفها وبين الدستور ، وما هي علاقه
الانتقام من النحاس بقتل الدستور ، وما هي الرابطة بين ضرب الأغلبية وبين
الحق العام الذي يملكه أصغر طفل في أصغر قرية كما يملكه أكبر صاحب
دولة من أصحاب دولتنا ، لما استطعت أن تقع على جواب ظاهر الأهم إلا
أن تلجأ في تفسير ذلك إلى الاعتقاد بأننا في مصر بل وفي الشرق عموماً — لم
نستطع أن نفرق بين المبادئ والذوات ، فالدستور ملمعون لأن صاحب
الأغلبية في مجلسه هو النحاس . ولكن ماذا يكون من أمر الدستور إذا
أصبح صاحب الأغلبية في مجلسه هو صاحب الدولة محمد محمود ؟ لا جرم

يكون أكبر نعمة وآخر ما تجرد به التنظيم على الحضارة المصرية من البركات بل يكون أجل حلة تتخلع على الشعب المصرى الذى عراه الاستبداد عما يستر جسمه الضئيل من الحقوق التى انتزفت بها للعبيد والهمج ، وترك غرضاً ترميه الالسن بأمر السكام ، كما تحدجه العيون باخبت ما تستطيع أن توجه من نظرات الاحتقار .

أولا يكون اصلاح الا اذا أظهرنا أهل الدنيا والآخرة على أن الشعب المصرى لا يستحق الحرية ولا يعرف لها طعماً ؟ أولا يكون اقرار للحقوق الا بان يسلب الشعب من حقه الطبيعى ؟ أولا يكون من انقلاب الا اذا ظهرنا المرغمين عليه المسوقين اليه ؟ أولا يكون لنا من طريق الى التنفيذ الا تلك الطريق الملتوية المتعسرة التى نمحرف فيها الاتفاق ونذهب فيها خفية متسلمين تحت الثرى كما تفعل الحشرات الدنيا ؟

على الوزارة القائمة اليوم أن ترضى ثلاث نخبات معينة لا نستطيع أن نعتقد ساعة واحدة أن فى استطاعتها أن تجمع بين ارضائها . عليها أن ترضى أولا الشعب المصرى وأن تمنيه بمختلف الامانى . فتقطعه أرض الحكومة تثرى بها فقراؤ وتغمره بالماء تفرق به اراضيه . ولا ندرى ما علاقة هذه الاشياء بحق الامة فى الحرية . فان الارض لا تحرر الشعوب والماء لا يتمتعهم بحقوقهم المقدسة فى الحياة . وعليها ثانيا أن ترضى جلاله الملك باعتباره رئيس الدولة ومرجع السلطات جميعاً فى نظامها الذى اختارته ليكون نظام الدولة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وعليها أن ترضى قصر الدوبارة ، وما أدراك ما التخلفات الاربعة . اما نحن فنقول :

أيها المنكح الثرى سهلاً عمرك الله كيف يلتقيان
فإنها شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا ما استقل يمانى

لا أستطيع أن أدرك أن حسن القوامه على الحكيم قد يتأى بغير نظامين .

فاما نظام نيابي تتسع فيه الحريات بقدر ما يستطيع ، وأما نظام دكتاتورى تنحصر فيه الساطة فى يد شخص واحد . وليس بين هذين النظامين فراغ يمكن أن يسده نظام ثالث . ففى كلا النظامين الدستورى والدكتاتورى تتوحد الاضرار كما تتوحد المنافع . ويحصر الخطأ كما يحصر الصواب . أما فى النظام الثالث ، وهو نظام لا بد من أن تتضارب فيه النزعات وتختلف فيه الاهواء على مقتضى ما تتجزأ السلطة وتتشعب وجهات النظر ، فلا يمكن أن تحدد فيه المنافع والمضار ولا يمكن أن يحصر الخطأ والصواب . ومن الاسف أننا محكم اليوم وفى مصر ، وفى القرن العشرين ، بمقتضى النظام الثالث . فلدينا ثلاث سلطات متضاربة الاهواء لا يمكن التوفيق بين وجهات نظرها ، الا بان يكون التوفيق على رأس فتیان القرى . وما على أهل القرى الا أحد اخرين فاما أن يخضعوا وأما أن تسليخ جلودهم .

من أغرب الصدف أن مصر بدأت تشعر شعوراً عميقاً بحاجتها الى الحكم الدستورى منذ سنة ١٩٠٨ عند ما اعلن الدستور العثمانى . فان أهل مصر وزعماءها كانوا يعتقدون أن الشعب المصرى أكثر كفاية من الأتراك وانه أقدر منهم على ادارة الشؤون . والآن بعد أن تمت مصر بهذا الحكم وذاقت حلوه ومره ، يتعطل فيها الدستور ليقوم فى بلاد الحجاز وبين اعراب البادية ، بينما ترفع تركيا رأسها تباهى الامم بان لها دكتاتوراً يحكمها حكماً « دستورياً » . ويقف أمام مجلسها النيابى اثنى عشر يوماً متوالية ليلقى خطبة واحدة ليس له من غرض فى القائها الا أن يبرر للشعب التركى أعماله ويقدم له كشف الحساب

يحتفى دكتاتوران فى أوروبا هما موسولينى وبريمو ده ريفيرا بالدستور ويستظلان بمجالس النيابة . أما صاحب الدولة محمد محمود باشا ، الدكتاتور الأول فى أرض الفراغة ، ففى غير حاجة الى الاستظلال بشيء من ذلك

فهو يترك نفسه معرضاً لحرارة الشمس تلفح وجهه ، ولمهب الريح يتقاذفه .
فاكرم بها من شجاعة فات فيها رئيس دولتنا رئيس دولة ايطاليا ، وطاغية
اسبانيا معاً .



محكمة النفس العليا هي الضمير . وعلى أساس هذه المحكمة قام مذهب
الفيلسوف الكبير عمانوئيل كانت في الاخلاق .

حاسب ضميرك دائماً واسأله في هواده ولين — « هل يصح أن يكون
تصرفك الاخلاقي في مسألة من المسائل قانوناً تجرى عليه الانسانية » — هذا
هولب مذهب كانت في الاخلاق . ولا شبهة مطلقاً في أن لهذا القانون
علاقة كبيرة بمذهب ايزوقراط اليوناني اذ يقول — « اصنع بغيرك ما
تريد أنه يصنع غيرك بك »

ومحكمة الضمير معقودة دائماً ، ليل نهار ، سرّاً وعلانية . فهل تؤثر
ظروف الحالات التي تقوم في الافق الاجتماعي على هذه المحكمة ؟ وهل
تتبع هذه المحكمة شرعة من شرائع الآداب العليا من غير ان يكون أمامها
مبدأ تأتم به ؟ كلا . ان المبدأ هو المهتدي الوحيد الذي يهتدي به هذه
المحكمة في ظلمات ما يحف بها من مظاهر الاشياء الانسانية .

سمعت ! بأن ستة آلاف من الجنيهات كانت كافية لأن يشتري بها
« ضمير » جريدة من الجرائد الكبرى . وسمعت أن ابتسامة حلوة
وقليلاً من الذهب كان كافياً لأن ينقذ جيش الاسكندر الروسي من
احاطة عسكر الأتراك . وسمعت أيضاً أن قليلاً من أبهة الملك والسلطان
كانت كافية لأن تغري ملوكاً بالاستبداد وأن تلقى بوزراء في أحضان
العسف والجور ينثوون به على كواهل الامم .

ولا جرم أن كل هؤلاء شرع أمام محكمة « الضمير » فلو ساء
أحد من هؤلاء نفسه يوماً « هل يصح أن يكون تصرفه قاعدة
للانسانية تجرى علينا » — إذن لرجع عن غيه وانصرف عن ما أقدم

عليه . ذلك لانه اذا ساءل نفسه على هذا النمط أدرك لأول وهلة ان هذا القانون يجوز أن يطبق عليه من الغير كما يطبقه هو على نفسه . إذن يكون الجواب أن خيانة محكمة الضمير اضرار بالانسانية وبالأفراد : واذن نعتقد ان محكمة الضمير لا بد لها من قانون او مبدأ يسير احكامها في كل ظرف من الظروف .

اذا ساءل مستبد ضميره — « هل يصح أن يكون الاستبداد قانون الاخلاق الانساني » — واذا ساءل مرتش نفسه « هل تصح الرشوة أن تكون مبدأ المعاملة » — واذا ساءل سفاح ضميره « هل يصح أن يكون القتل صبغة الحيوان الناطق ، واذا ساءل كل الاراذل أنفسهم هل يصح أن تكون رذائلهم قاعدة مجرى عليها المجتمع ، اذن خلصت الانسانية من الشرور والآثام — وإذن لعرف المستبد ان الاستبداد جائز أن ينقلب عليه في نفس الصورة التي يطبقه بها على بقية الناس . واذن ينتفى أن يكون الظالم مظلوما اذا ظلمه غيره ، وينتفى أن يكون السارق مسلوبا اذا سلبه غيره .

وهكذا دواليك . ضع نصب عينيك دائما فكرة انك فرد من أفراد الانسانية مهما علت رتبتك وكبر جاهك . اذكر في أعماق نفسك دائما قول ايزوقراط — « اصنع بغيرك ما تريد أن يصنع غيرك بك »

فيابونسي